وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة عن العام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الجيزة جلسة ٢٠٠٤/٧/٦ باعتماد الحساب الختامى للعام المالى ٢٠٠٣ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٢/٢ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الجيزة عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٧٥٢٨٨٢١,٥٥ جنيه (فقط سبعة ملايين وخمسمائة وثمانية وعشرون ألفًا وثمانمائة وواحد وعشرون جنيهًا وخمسة وخمسون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات مبلغ ١٥٦٥٧٧٣,٦٠٩ جنيه (فقط مليون وخمسمائة وخمسة وستون ألفًا وسبعمائة وثلاثة وسبعون جنيهًا وستمائة وتسعة مليمات) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥٩٦٣٠٤٧,٩٤١ جنيه (فقط خمسة ملايين وتسعمائة وثلاثة وستون ألفًا وسبعة وأربعون جنيهًا وتسعمائة وواحد وأربعون مليمًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ١٦٩٠٨٨٠٦,١٩٦ جنيه (فقط ستة عشر مليونًا وتسعمائة وثمانية آلاف وثمانمائة وستة جنيهات ومائة وستة وتسعون مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن